

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

دارس صالح ابونشطان
جامعة صنعاء - كلية التربية أرحب

البريد الإلكتروني : daris_nashtan@yahoo.com

الكلمات المفتاحية : دراسات انسانية ، تاريخ

كيفية اقتباس البحث : أبونشطان، دارس صالح، هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، السنة : ٢٠١٦ ، المجلد : ٦ ، العدد : ٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Yemenis International Migration and Its Effects on National Development

Daris Saleh Abonashtan

Sana'a University , College of Education, Erhab

Email : daris_nashtan@yahoo.com

Keywords: Humanities, History

How To Cite This Article

Abo nashtan , Daris Saleh, Yemenis International Migration and Its Effects on National Development , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2016, Volume:6, Issue: 3.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution- NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

Yemen is famous for the migration of the population for a long time in football, has continued to evolve even today, and even though they knew concussion in some stages by crises and wars in the region and the world, especially emanating immigration since the seventies of the twentieth century .

The remittances from migrants abroad to Yemen the most important aspect in the phenomenon of the Yemeni international migration, as the contribution of migrants through the flow of remittances have played an

active role in providing the necessary funding for the national economy and the financial resources At the national level, we can say that the state through this hard currency can fill disability which affects the balance of payments, and increase its contribution to the national income, were migrant remittances before the discovery of oil represents the primary source of foreign currency flowing into Yemen, enabling it to carry out a crucial role in the formation of national savings in finance and capital formation and imports all kinds of private consumer spending, In reducing the unemployment rate at the national level

مقدمة عامة

أضحت الهجرة في اليمن تمثل دينامية مهمة تؤثر على صيرورتها، وأسهمت بصورة متميزة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع، ونتيجة لذلك يمكننا القول إن ظاهرة الهجرة اليمنية لم تكن في أي وقت حركة عشوائية أو فوضوية بقدر ما كانت ظاهرة اقتصادية، عبرت بشكل جلي عن الواقع الذي أفرزها، ودفعها للاستمرار بالشكل والحجم الذي عرفت وتعرف بهما في الوقت الحاضر، ولا تزال إلى اليوم ظاهرة حية في طبيعتها وأثارها وامتدادها، وتحتاج إلى الكثير من الاهتمام والبحث، كما تحتاج إلى كثير من الدراسة والتقصي.

وانطلاقاً من هذا الواقع الذي مثلته ظاهرة الهجرة اليمنية، فقد حاول هذا البحث استقراء واقع الهجرة الدولية اليمنية واثارها على الاقتصاد الوطني، فقد ضمنا في متن هذا البحث أهم المراحل التاريخية التي قطعتها الهجرة الدولية اليمنية منذ السبعينيات من القرن المنصرم والتطورات التي عرفت عائدات الهجرة الدولية باليمن والعوامل المتحكمة فيها، مع إبراز دور هذه العائدات على التنمية الاقتصادية الوطنية.

أولاً: إشكالية البحث واهدافه ومنهجية المعالجة

بعد هذه التوطئة الموجزة التي انصبت حول الظاهرة، سننتقل فيما يلي إلى نقطة تعتبر أساسية في أي بحث أكاديمي، وهي التطرق إلى إشكالية البحث، ومسوغات اختياره والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها إضافة إلى المنهجية التي اتبعناها في عملنا العلمي وفقاً للتسلسل المنهجي التالي:

١ - إشكالية البحث.

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما آثار الهجرة الدولية على التنمية الوطنية اليمنية؟، عرفت اليمن هجرة دولية مرتفعة، وقد جاءت هذه الهجرة كانعكاس منطقي للتحويلات العميقة التي عرفتتها دول الجوار والعالم، والمتمثلة بالفقر الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية، وهذه البلدان مثلت عامل استقطاب كبير لأبناء اليمن الذين مثلوا ويمثلون عمالة رخيصة. ومن أجل تقديم صورة واضحة عن الأهداف والأبعاد التي يتضمنها السؤال الإشكالي السابق، سوف نعمل على تفكيكه إلى عدد من الأسئلة الفرعية مثلت المحاور والفقرات الأساسية التي ستجيب عليها هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هي إذا المراحل التاريخية التي قطعتها الهجرة اليمنية منذ السبعينيات من القرن المنصرم؟ وما أهمية تحويلات المهاجرين على المستوى الوطني؟ وما هي الطرق التي يستخدمها المهاجرون في تحويل مدخراتهم؟ وما دورها في دعم الاقتصاد الوطني؟ وكيف ساهمت الهجرة الدولية في خفض معدل البطالة على المستوى الوطني؟

٢. مسوغات اختيار موضوع البحث.

أصبحت الهجرة الدولية في اليمن تمثل دينامية مهمة تؤثر على صيرورته، وأسهمت بصورة متميزة في التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع، ونتيجة لذلك يمكننا القول إن ظاهرة الهجرة الدولية اليمنية ظاهرة اقتصادية، تحتاج إلى الكثير من الاهتمام والبحث، لذلك نجد أن البحث سيكتسي أهمية خاصة لدى المهتمين بالهجرة الدولية اليمنية.

٣. أهداف البحث.

- يمكن إيجاز أهداف البحث في النقاط التالية:
- ٠ رصد أهم المراحل التاريخية التي قطعتها الهجرة الدولية اليمنية .
 - ٠ التعرف على حجم تحويلات المهاجرين اليمنيين على المستوى الوطني.
 - ٠ الكشف عن الطرق التي يستخدمها المهاجرين اليمنيين في تحويل مدخراتهم إلى اليمن .
 - ٠ معرفة دور تحويلات المهاجرين اليمنيين في دعم الاقتصاد الوطني.
 - ٠ توضيح دور الهجرة الدولية في خفض معدل البطالة في اليمن.
٤. بيانات البحث ومنهجية المعالجة.

اعتمد الباحث على المنهجية العلمية المعتمدة في كتابة الدراسات وذلك بخطة وصفية واستقرائية وتحليلية اعتماداً على الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع وكذلك على البيانات الإحصائية الذي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء في سنوات مختلفة إضافة إلى بيانات البنك المركزي اليمني.

ثانياً: - تطور الهجرة الدولية منذ السبعينيات من القرن العشرين حتى عام ٢٠١٢

سوف نقوم بتقسيم المسار الذي اتخذته الهجرة الدولية اليمنية، إلى ثلاث مراحل سنوضحها تباعاً، وتجدر الملاحظة أن هذا التقسيم يعتمد على جملة من التغيرات الكبرى التي طرأت على ظاهرة الهجرة وليس على تحديد فواصل دقيقة لتلك المراحل، لأن بعض الأحداث والمظاهر تتداخل مع بعضها البعض تارة وتتفصل تارة أخرى حسب الظروف الطارئة بدولة المنشأ ودول الاستقطاب.

١- المرحلة الأولى ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ الهجرة المتحولة نحو مناطق جديدة.

جاءت الهجرة في هذه المرحلة نتيجة للظروف الصعبة التي عرفها اليمن، فالبطالة كانت منتشرة نتيجة لوسائل الزراعة التقليدية وطبيعة الملكية، فالمزارع الشاب الذي لم يكن بإمكانه الحصول على أرض يستغلها لا يبقى أمامه إلا الفرار والهجرة للخارج، وكانت المدن هي الأخرى تعاني من بطالة مقنعة وبمعدلات مرتفعة وصلت إلى نسبة ١٢% حسب إحصاء سنة ١٩٨٣، فلم يكن أصحاب الدكاكين والسماصرة والوسطاء إلا مجرد عاطلين، بل إن المدن ضمت - علاوة على العساكر والخدم - عمال نقل المياه (الساقيين) الذين كانت أعدادهم تزداد على الدوام، لهذا كانت الهجرة بمثابة صمام الأمان، فاليمن كان ومازال يصدر أبنائه إلى الخارج رغبة منه في المساهمة بحل جزئي للمشكلة السكانية، والتقليل من عدد العاطلين، وقد تضافرت العوامل التي دفعت اليمنيين إلى الهجرة بحيث أصبح من المسلم به أن الهجرة لم تكن إلا نتيجة للأوضاع و الظروف القاسية السائدة في اليمن.^(١)

وفي تلك الفترة، ونظراً لوجود أسواق فتحت حديثاً في دول الخليج فقد كان لذلك أثراً واضحاً في جذب المهاجرين اليمنيين، نظراً لقربها من اليمن، ونتيجة لما أحدثته الطفرة النفطية من تحول في تلك المجتمعات التي اتسمت بكونها مجتمعات تقليدية، إذ اتجهت نحو التحضر والتغير في هيكلها الأساسية وبنيتها الاقتصادية، وقد استدعى ذلك جذب أيادي عاملة عربية، وتحديدًا من

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

اليمن بحكم القرب الجغرافي، وضعف البنية الاقتصادية، لأنها تعتبر امتداد لروابط تاريخية وحضارية لهذه البلدان^(٢).

ومنذ ذلك الحين أخذت الهجرة اليمنية تتدفق إلى الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي، وكان هذا التحول مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي المتنامي المتعلق باستخراج النفط وتسويقه، ومن جانب آخر جاء ذلك تحت تأثير القيود التي واجهها المهاجرون في آسيا وأفريقيا، فعلى سبيل المثال اندونيسيا التي كان يوجد بها أكبر تجمع يمني منذ فترة مبكرة فقد أوقفت تحويلاتهم إلى أسرههم وتم اشتراط ربطها بمبادلة تجارية، كما تم إيقاف أي هجرات يمنية إليها، وربطت الدخول إلى البلد بترخيص مسبق، وفي تلك الفترة فرضت سنغافورة والهند وباكستان نفس القيود على المهاجرين اليمنيين^(٣).

ونتيجة لتلك القيود والعراقيل التي فرضت على المهاجرين اليمنيين في تلك المهاجر القديمة - أي في دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أفريقيا كالصومال والحبشة - تغير مسار تلك الهجرات اليمنية متوجهة أغلبها إلى دول الخليج العربي وأمريكا وكندا^(٤).

لذلك لم تقتصر الهجرة اليمنية على بلد محدد، فقد تغيرت اتجاهاتها وتعاضم حجمها عبر مراحل الزمن حتى بلغت ذروتها في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين^(٥). وتشير معظم الدراسات إلى أن الهجرات الأولى بدأت إلى الدول الغربية وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وأن الغالبية من المهاجرين كانوا من أصول ريفية ومن مناطق مختلفة من اليمن، ولم تقتصر على الذكور في سن العمل فحسب بل شملت أفراد العائلة، كما اتسمت بكونها شبه دائمة بل أن نسبة منهم اندمجوا في المجتمعات المستقبلية، وأن عدد منهم اكتسبوا جنسية تلك البلدان^(٦). ولم تظهر الهجرات الكبيرة لليمنيين بأعداد بلغت الآلاف في كل من أوروبا وأمريكا إلا في بداية سنة ١٩٧٩ من القرن العشرين^(٧)، والبيانات المتضمنة في الجدول (رقم ١) التالي تبين أعداد المهاجرين اليمنيين في تلك الفترة.

الجدول (رقم ١): عدد المهاجرين ونسبتهم للسكان مابين سنتي ١٩٧٠ - ١٩٧٩ .

السنة	عدد المهاجرين بالمليون	إجمالي السكان بالمليون	النسبة من إجمالي السكان
١٩٧٠	١,٠٦٧	٧,٣	%١٤,٦
١٩٧٥	١,٤٦٧	٨,٤	%١٧,٥
١٩٧٩	١,٤٧٨	١٠,١	%١٥,٦

المصدر: وزارة شؤون المغتربين، دراسة يمنية في الهجرة والاغتراب، الجمهورية اليمنية، ١٩٩٩ ص ٤٧١.

من خلال مناقشة وتحليل البيانات الموضحة في الجدول (١) يتبين التصاعد المستمر لأعداد المهاجرين إذ وصل إلى أعلى مستوياته البالغ ١,٤٧٨ مليون مهاجر في عام ١٩٧٩ ويمثل هذا العدد من المهاجرين ١٥,٦% من إجمالي السكان، في حين كان ١,٠٦٧ مليون مهاجر سنة ١٩٧٠ ومثل ١٤,٦% من جملة السكان، ليرتفع إلى ١,٤٦٧ مليون مهاجر سنة ١٩٧٥ ويمثل نسبة ١٧,٥% من جملة السكان، ويفسر التطور المتسارع في أعداد المهاجرين خلال سنوات الفترة إلى اتجاه سكان تلك البلدان نحو تطوير بنيتهم التحتية من مردود استخراج النفط وتسويقه في دول الخليج وزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية وقربها من اليمن كما سبق القول، إضافة إلى قلة عدد سكان تلك الدول مما ترتب على ذلك جذبها لأغلب المهاجرين اليمنيين في تلك الفترة.

٢- المرحلة الثانية: ١٩٨٠ - ١٩٨٩ العصر الذهبي للهجرة الدولية.

برزت ملامح هذه المرحلة مع مطلع سنة ١٩٧٣ وهي الفترة التي شهدت فيها أسعار برميل النفط ارتفاعاً ملحوظاً إضافة إلى تسارع وتيرة الكميات المنتجة^(٨)، ولتوضيح ذلك بشكل مفصل أوردنا الجدول رقم (٢).

الجدول (رقم ٢): تطور سعر برميل النفط والكميات المنتجة في المنطقة العربية.

السنة	سعر البرميل بالدولار	الكمية المنتجة مليون برميل	العوائد المكتسبة بالمليون دولار
١٩٧٣	٣	١٨,٨	٥٦,٤
١٩٧٤	١٠	١٩,٤	١٩٤
١٩٨٠	٢٨	٢٢,٢	٦٢١,٦
١٩٨٩	٣٤	٣٠,٤	١٠٣٣,٦

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد للدول العربية لسنوات الفترة ١٩٨٩.

من خلال تحليل ومناقشة البيانات المدرجة في الجدول رقم (٢)، يتضح أن سعر برميل النفط ارتفع بوتائر متسارعة إذ كانت في سنة ١٩٧٣ لا تتعدى ٣ دولاراً لكنه ارتفع إلى ١٠ دولاراً سنة ١٩٧٤ لتصل إلى ٢٨ دولاراً سنة ١٩٨٠ وبلغت أعلى معدلاتها ٣٤ دولار سنة ١٩٨٩ وهو أعلى سعر يسجله التاريخ للنفط في تلك الفترة، وقد رافق هذا الأرتفاع في أسعار النفط خلال تلك الفترة زيادة الكميات المنتجة في الدول العربية من ١٨,٨ مليون برميل سنة ١٩٧٣ إلى ١٩,٤ مليون برميل سنة ١٩٨٠، و إلى ٢٢,٢ مليون برميل سنة ١٩٨٠، لتصل في سنة ١٩٨٩ إلى ٣٠,٤ مليون، وبذلك ارتفعت العوائد النفطية للدول العربية المنتجة من ٥٦,٤ مليون دولاراً سنة ١٩٧٣ إلى ١٠٣٣,٦ مليون دولاراً سنة ١٩٨٩.

ونتيجة لذلك اندفعت الدول المنتجة للنفط إلى التوسع في إنشاء البنية التحتية وانعكاس ذلك على زيادة الطلب على العمالة بمختلف أنواعها، مما دفع أعداد كبيرة من اليمنيين إلى التوجه نحو تلك المناطق، حتى أنه في عام ١٩٨٠ كان اليمنيون يشكلون نسبة مهمة من العمالة المهاجرة في السعودية بعد المصريين فالفلسطينيين والأردنيين^(٩).

أما على مستوى إجمالي العمالة في البلدان العربية النفطية، فقد كان نصيب اليمن نسبة ٢٠,٤% من إجمالي العمالة الوافدة إلى هذه الدول لتحتل المركز الثاني بعد مصر التي كان نصيبها نسبة ٢٢%^(١٠).

وتأسيساً على ذلك نجد أن اكتشاف النفط وتسويقه في دول الخليج قد أدى إلى تزايد تدفق الهجرة من اليمن، مما ساعد على إنشاء العديد من المؤسسات، الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتخطيطية والمالية والصحية، كما أدى إلى تغيير الأنماط الإيكولوجية والبشرية للمجتمع الخليجي^(١١)، و البيانات المدرجة في الجدول (رقم ٣) توضح تطور عدد العمالة اليمنية المهاجرة في مختلف البلدان المستقبلية في تلك الفترة.

الجدول (رقم ٣): تطور حجم العمالة اليمنية المهاجرة خلال الفترة

السنة	عدد العمال المهاجرين بالمليون	إجمالي السكان بالمليون	النسبة من إجمالي السكان
١٩٨٠	١,٥٧٨	١٠,١	١٥,٦٠%
١٩٨٥	١,٤٩٢	١٢,١	١٢,٣٧%
١٩٨٩	١,٤٦٤	١١,٥	١١,٢٠%

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات السكانية السنوية، لسنوات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩.

إن البيانات المتاحة لأعداد المهاجرين خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩ والموضحة في الجدول (رقم ٣)، تشير إلى ارتفاع كبير لأعداد المهاجرين، حيث وصل إلى ١,٥٧٨ مليون مهاجر في عام ١٩٨٠ ويمثل هذا العدد من المهاجرين نسبة ١٥,٦% من إجمالي السكان، إذ مثل هذا العام بداية طوفان الهجرة إلى الخارج، ويؤكد ذلك تصاعد عدد جوازات السفر المسلمة للمواطنين والذي قدر بنحو ٢٠٠ ألف جواز سنة ١٩٨٠ بعد أن كان ٧٠ ألف قبل تلك السنة، وتشير بعض التقديرات إلى أن حوالي ربع قوة العمل اليمنية كانت في عام ١٩٨٠ مهاجرة إلى الخارج^(١٢).

كما يلاحظ من الجدول أن سنة ١٩٨٠ شهدت حدوث ارتفاع غير مسبوق في حجم الهجرة الخارجية وهذه هي الفترة التي حدثت فيها التطورات في أسعار النفط كما سبق القول، ولعل السبب في ارتفاع حجم الهجرة يعود إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة بسبب التوسع في المشاريع العمرانية في أسواق العمل في الدول العربية النفطية المجاورة لليمن، ولسهولة انتقال العمالة اليمنية إليها.

ومن اللافت للنظر في هذا الصدد أنه في عام ١٩٨٥ بدأ أفواج المهاجرين تتناقص ولكن بنسب ضعيفة جداً، حيث سجلت تلك السنة ١,٤٩٢ مليون مهاجر لتتخفص إلى ١,٤٦٤ مليون مهاجر سنة ١٩٨٩، إذ تراوحت نسبة المهاجرين لعدد السكان بين ١٢,٣% سنة ١٩٨٥ و نسبة ١١,٢% سنة ١٩٨٩، بعد أن كانت نسبة ١٥,٦% في عام ١٩٨٠، ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي لليمن وإلى كونه قد عرف خلال تلك الفترة نهضة تنموية عمرانية واقتصادية مهمة مما ساهم في إيجاد فرص عمل واسعة نسبياً للسكان داخل بلدهم كبديل عن الهجرة إلى الخارج.

٣- المرحلة الثالثة: ١٩٩٠ حتى ٢٠١٢ هجرة مكثفة تدخل مرحلة المد والجزر.

شكلت هذه المرحلة امتداداً طبيعياً للمرحلة السابقة في تطورها واستمرارها بما عرفت به المرحلة السابقة من خصائص حتى بداية سنة ١٩٩٠، ولكن بعد تلك السنة بشهور تغير مسار الهجرة الدولية اليمنية ودخلت منعطف خطير لم تعرفه من قبل، لذلك توضح البيانات المدرجة في الجدول (رقم ٤) أهم المنعطفات التي مرت بها الهجرة اليمنية خلال هذه المرحلة.

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

الجدول (رقم ٤): تطور حجم الهجرة الدولية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٢.

السنة	عدد المهاجرين بالمليون	إجمالي السكان بالمليون	النسبة من إجمالي السكان
١٩٩٠	١,٤٠٦	١٤,٥	%١٠
١٩٩٤	٧٣٧	١٥,٨	%٤,٧
٢٠٠٤	١,٩٦٣	١٩,٧	%١٠,٠
٢٠١٢	٢,٠٠٠	٢٤,٢	%٨,٢٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات السكانية السنوية، لسنوات الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٢. من خلال مناقشة وتحليل البيانات المضمنة في الجدول (رقم ٤) نجد أن الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤ شهدت تناقصاً في حجم المهاجرين وبالتالي نسبة المهاجرين إلى إجمالي عدد السكان، فقد تراجع عدد المهاجرين إلى ١,٤٠٦ مليون عام ١٩٩٠ وانخفض الرقم انخفاضاً حاداً ليصل إلى ٧٥٠ ألف عام ١٩٩٤، وقد قابل ذلك انخفاض في نسبة المهاجرين إلى إجمالي عدد السكان حيث تراوحت النسبة بين ١٠%، ٤,٧% للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٤ على التوالي، ويرجع ذلك إلى إلغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها المهاجرون اليمنيون حتى عام ١٩٩٠ في بعض الدول، والذي ارتبط بعودة ٧٠٠,٣٤١ مهاجر من دول الخليج العربي والصومال وبعض الدول الأخرى، كما تشير البيانات في الجدول (رقم ٥).

الجدول (رقم ٥): المهاجرين: حسب البلدان العائدين منها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤.

الدولة	عدد المهاجرين العائدين	النسبة %
السعودية	٤٨٤,٥٧١	٦٩,٢١
الكويت	٤٦,٥٤٧	٦,٦٤
قطر	٢,٥٣٢	٠,٣٦
الإمارات	٤,٠٠٠	٠,٥٧
البحرين	٨١٣	٠,١١
الصومال	٥١,٧١١	٧,٣٨
بلدان أخرى	١١٠,١٦٧	١٥,٧٣
المجموع	٧٠٠,٣٤١	%١٠٠

المصدر: وزارة شؤون المغتربين، أعمال ندوة المغتربين، الرافد الأساسي للتنمية، صنعاء مايو ١٩٩٩.

من خلال تحليل وتفسير البيانات الواردة في الجدول (رقم ٥) يتضح أن سنوات التسعينيات وما بعدها دخلت الهجرة اليمنية منعطفاً خطيراً تمثل في عودة أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين من دول الخليج العربي والصومال إضافة إلى بعض البلدان الأخرى، جراء الحروب والقتال التي حدثت في الخليج ومازال فتيلها يشتعل في الصومال.

إن التأمل في بيانات الجدول السابق يجد أن نسبة العائدين من السعودية وصلت إلى نسبة ٦٩،٢١% من مجموع المهاجرين العائدين، ويليهم العائدون من الصومال الذين بلغت نسبتهم إلى ٧،٣٨% من مجموع العائدين، ويحتل العائدون من الكويت المرتبة الثالثة بنسبة ٦،٦٤% من مجموع العائدين، بينما بلغت نسبة العائدين من بقية بلدان الخليج العربي ١،٠٤% من مجموع المهاجرين، في حين وصلت نسبة العائدين من بلدان أخرى إلى ١٥،٧٣% من مجموع العائدين.

وتعتبر اليمن من أكثر البلدان تأثراً من حرب الخليج الأخيرة بسبب موقفها المتعاطف مع العراق، ونتيجة للمضايقات التي تعرض لها المهاجرين اليمنيين في الكويت فقد دفعهم ذلك إلى مغادرتها والعودة إلى اليمن تحت ظروف الحرب.

ولم يقتصر الأمر على المهاجرين في الكويت فحسب، بل شمل المهاجرين في كل دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية التي عادت منها النسبة الكبرى من المهاجرين اليمنيين عندما ألغت الاتفاقات القانونية بإعفاء اليمني من شروط ربط إقامتهم وعملهم بوجود كفيل سعودي وهو الشرط الذي كان المهاجرون اليمنيون معفيين منه في السابق. وقد فرضت عليهم الكفالة بعد أن حددت لهم مدة قصيرة جداً لم يتمكنوا خلالها من تلبية تلك الشروط التي ترتبت على الموقف السياسي للحكومة اليمنية، ونتيجة لذلك اضطروا للعودة إلى وطنهم اليمن^(١٣).

إضافة إلى تلك الأسباب السالفة الذكر التي ساهمت في تراجع الهجرة اليمنية والمتمثلة في الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة العربية في تلك الفترة يوجد هناك مجموعة من العوامل الأخرى لا تقل أهمية عن تلك الأسباب، والتي أسهمت أيضاً في المزيد من تراجع الهجرة اليمنية وانخفاض نسبة المهاجرين إلى إجمالي عدد السكان وأهم ما في ذلك، أن اليمن أصبح أكثر قدرة على الاحتفاظ بسكانه نظراً للتحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية بعد الوحدة على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في تلك الفترة نتيجة الإرباك المالي والإداري الناتج عن دمج

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

مؤسسات الدولتين، وما رافقه من نقص في فرص العمالة غير الماهرة في الخارج باعتبار أن معظم العمالة اليمنية التي كانت مهاجرة في الخليج العربي غير ماهرة.

وفي عام ٢٠٠٤ ارتفع أعداد المهاجرين اليمنيين ليصل إلى ١,٩٦٣ مليون، بنسبة مقدرة تصل إلى ١٠,٠% من إجمالي عدد السكان ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة الاقتصادية التي واجهها اليمن بدءاً من العام ١٩٩٥ نتيجة لما خلفته الحرب الداخلية التي دارت في صيف ١٩٩٤ عقب إعلان نائب رئيس الجمهورية محاولة العودة إلى تشطير اليمن إلى قسمين، مما ساهم في تدني دخل الأفراد والأسر وانتشار البطالة على نطاق واسع، وارتفاع مستوى المعيشة الحاد مقابل تدني الأجور والرواتب، وتزايد نسبة الفقر وسط السكان.

كما إن الجمود الذي يعاني منه الاقتصاد اليمني وغياب الإدارة المثلى للموارد البشرية من مخرجات التعليم العالي - في الوقت الراهن - لا يوفر المستوى المناسب الذي يلبي الحاجيات الدنيا لتحسن معيشة القوى العاملة المحلية، ولذلك تضل البطالة هي عامل الطرد الأول الذي يتعاظم فعلها يوماً بعد آخر.

ونتيجة لتحسن العلاقات اليمنية الخليجية في تلك الفترة وخاصة بعد ترسيم الحدود اليمنية السعودية واليمنية العمانية فقد كان لذلك أثراً واضحاً في استقطاب العمالة اليمنية، حيث عادت العمالة اليمنية الوافدة لتحتل مكانة خاصة في سياسات مجلس التعاون الخليجي وتوجهاته حتى في ظل تعقيدات وإشكاليات التعامل مع العمالة الوافدة بشكل عام، وتحددت هذه المكانة الخاصة في النظرة الخليجية للعمالة اليمنية الماهرة نظراً للعمق التاريخي لهذه العمالة والسمات التي تتميز بها. إضافة إلى خصوصيات العلاقة مع اليمن كبلد شقيق وجار يمثل وحدة النسيج الاجتماعي العام لشبة الجزيرة العربية وشعوبها، أي أن دول المجلس لا تنتظر بشكل مجرد للقوى العاملة اليمنية في أسواق العمل الخليجية، بل لما تمثله من روابط قرابة وتجانس في النسيج الاجتماعي، ويعزز ذلك وجود أكثر من مليون مهاجر يمني في دول الخليج العربي في الوقت الراهن.

أما في عام ٢٠١٢ فنجد أن أعداد المهاجرين اليمنيين ارتفعت لتصل إلى ٢ مليون مهاجر بنسبة مقدرة تصل إلى ٨,٢٦% من إجمالي عدد السكان، ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة السياسية التي عصفت باليمن إثناء ثورة الربيع العربي وما خلفتها من مشاكل اقتصادية ومآسي جسيمة على مختلف شرائح المجتمع اليمني، إضافة إلى ذلك ظهور وجهات أخرى تستقطب

المهاجرين اليمنيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، لكن هذه الوجهة استقطبت القوى العاملة اليمنية المؤهلة وذات الكفاءات العالية^(١٤). وحول توزيعها ومن باب التقريب أن اليمن أضاعت أكثر من ٨٠% من حصيللة المنجزات في مجال التأهيل والكفاءات والخبرات العالية الأطر، سواء عن طريق دفع نوعية القوى العاملة هذه إلى خارج اليمن^(١٥)، أو بسبب الصراعات السياسية المستمرة وسوء تعيين وتوزيع تلك الأطر.

كما يمثل النمو السكاني المتصاعد في اليمن الذي يتم الآن بمعدل سنوي عام قدرة ٣,٥% حسب إحصاء ٢٠١١، أحد العوامل الطارئة والقوية نتيجة لضعف المعدل السنوي للنمو في الناتج القومي الإجمالي، حيث تزداد أعداد سكان القرى والمدن وتتسع معدلات حجم الأسرة الواحدة مما يضيف أعباء معيشية جديدة على كاهل المواطن اليمني.

ثانياً - تحويلات المهاجرين اليمنيين واثارها على التنمية الوطنية.

تمثل تحويلات المهاجرين اليمنيين في الخارج أهم النتائج المباشرة لظاهرة الهجرة المعاصرة، وتؤدي هذه التحويلات دوراً واضحاً في الاقتصاد الوطني ومتغيراً حيوياً في عملية التنمية الوطنية .

من هذا المنطلق سوف نتناول في هذا المحور دراسة التحويلات واثارها على التنمية من خلال علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد، وكذا التطرق إلى النمط الاقتصادي المتبع في استخدام هذه التحويلات، كما سنتطرق إلى الطرق التي يتبعها المهاجرون في تحويل مدخراتهم.

١ - أنواع وطرقها التحويلات المستخدمة من قبل المهاجرين الدوليين.

تتخذ التحويلات أشكالاً مختلفة منها التحويلات النقدية، سواء كانت معلنة أو عينية بوسائل متنوعة يتم تسجيلها في حسابات أية مؤسسة مالية تتبع السلطات الحكومية، وبذلك تدخل في الإحصاءات الاقتصادية الوطنية، أو تحويلات غير رسمية لا تسجل، ولا تمر عبر القنوات الرسمية، مثل النقود الواردة بصحبة المهاجرين العائدين إلى الوطن.

ويوجد نوع آخر من التحويلات العينية من سلع استهلاكية يستوردها المهاجرون، وهي إما أن تكون إستيرادات مسجلة عبر المنافذ الجمركية، وتشمل واردات شخصية بدون تحويل عملة، أو على شكل سلع تأتي بصحبة العائدين، أو سلع مهربة. إلا أن النوع الثاني من التحويلات وهو

التحويلات العينية وإن كانت تمثل واردات تمول نفسها بنفسها من مدخرات المهاجرين، إلا أنه لا يمكن اعتبارها متحصلات جارية من النقد الأجنبي.

١-١- التحويلات الممكنة^(١٦).

وهي المدخرات المتاحة للمهاجرين بعد تغطية نفقاتهم في البلدان المستقطبة، والتي تمثل أقصى قدر يستطيع المهاجر تحويله من خلال عدة طرق كالتحويلات البنكية أو عبر المؤسسات المصرفية أو بواسطة المراسلات الشخصية.

١-٢- التحويلات الثابتة.

وهي القدر الأدنى من المبالغ المالية التي يرسلها المهاجرون لإشباع الاحتياجات الأساسية لأسرهم، ويتم إرسالها عادة من خلال القنوات الرسمية والمسجلة في حساب ميزان المدفوعات أو من خلال قنوات غير رسمية.

١-٣- التحويلات الاختيارية.

وهي ما يحوله المهاجرون عوضاً عن المقدار الثابت الذي يرسله سواء كان ذلك عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية.

١-٤- التحويلات المدخرة.

وهي المدخرات التي يحتفظ بها المهاجرون، (المبالغ غير المحولة) وتمثل الفارق بين المدخرات الإجمالية والتحويلات الفعلية، والتي تعتبر رصيد بوسع المهاجر أن يراكمها ويحولها في أي وقت.

مما تقدم يمكن القول إن التحويلات المختلفة من الأنواع الأربعة المشار إليها آنفاً عبر القنوات المتعددة الرسمية وغير الرسمية، هي التي تسهم بشكل مباشر في تحسين المستويات المعيشية لأسر المهاجرين كما تسهم في تحسين مستوى الدخل القومي، وينعكس ذلك إيجابياً في التنمية الاقتصادية، ويتوقف كل ذلك على حجم ومقدار تلك التحويلات.

٢- طرق تحويلات مهاجري مدينة إب تطور الطرق غير الرسمية.

تختص هذه الفقرة بمناقشة وتحليل الطرق المختلفة التي يقوم من خلالها المهاجرون بتحويل مدخراتهم إلى اليمن، وقد صممنا لهذا الغرض جدول خاص يظهر طرق التحويلات المستخدمة من قبل المهاجرين اليمنيين، من خلال نموذج مهاجري مدينة إب كما يأتي:

الجدول (رقم ٦): توزيع المهاجرين حسب طرق التحويلات المستخدمة.

طرق غير رسمية		طرق رسمية			طرق التحويلات نسبة المهاجرين
الأصدقاء والمسافرين	شخصية	الوكيل	بريد	ويسترن يونيون البنوك	
%٤١	%١٣	%١١	.	%٢٠	

المصدر: دارس ابو نشطان ، الهجرة الدولية في اليمن وانعكاساتها على التنمية الوطنية: حاله مدينة إب، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الجغرافيا جامعة سيدي محمد بن عبدالله - المغرب، ٢٠١٠، ص ١٨٩.

من خلال تحليل ومناقشة بيانات الجدول (رقم ٦) يتبين أن الطرق غير الرسمية مثلت نسبة ٦٥% موزعة بنسب مختلفة بين التحويلات عن طريق الوكيل بنسبة ١١%، وتعتبر هذه الطريقة بالنسبة للمهاجرين نموذجاً لكيفية التحويلات، فعادة ما يقوم المهاجر بالدفع إلى وكيل الحوالة في البلد الذي يعمل ويعيش فيه ومن ثم يعطيه الوكيل شفرة للتصديق على المعاملة، ويطلب وكيل الحوالة من نظيرة عند الطرف المنتفع بالدفع إلى المنتفع بمجرد تقديم الشفرة بعد إجراء عملية التحويل، ويقوم وكيل الحوالة بتسوية الحسابات من خلال الدفع نقداً أو بالسلع والخدمات، ويحصل الوكيل على أتعابه من المرسل من خلال دفع رسوم أو هامش سعر الصرف أو بهمامعاً.

وتمثل طرق التحويلات بواسطة الأصدقاء والمسافرين نسبة ٤١%، والشخصية بنسبة ١٣%، وتشير هذه النسب إلى أن الطرق غير الرسمية تنافس بنجاح المؤسسات المختصة بتحويل الأموال الرسمية بما فيها المؤسسات الكبرى حيث تراجعت شعبيتها، بشكل كبير.

ويكمن إرجاع سبب تطور هذه الطرق إلى عدة عوامل منها تناسبها مع العملاء، إضافة إلى إنها عادة أسرع وأدق، ولا تتطلب الكثير من العمل الكتابي، كما أنها تعتبر أيضاً - وبشكل عام- أسهل وأرخص من آليات التحويلات الرسمية التي تكون عرضة للوائح التنظيمية والضرائب.

وقد شاع هذا النظام بهذه الحدة نتيجة تخلف القطاع المصرفي اليمني، وخصوصاً في السنوات الماضية، إضافة إلى أن المهاجرين يرون أن هذا النظام قد يكون مألوف لديهم بشكل أكبر، وبالتالي فهو قد حاز على تقفهم بصورة أفضل من المؤسسات الرسمية لتحويل الأموال. من خلال مقارنة نظم التحويلات المتبعة من قبل المهاجرين اليمنيين نجد أن التحويلات بالطرق الرسمية بلغت نسبة مقدارها ٣٥% من مجموع الطرق التي يستخدمها المهاجرين اليمنيين في تحويل مدخراتهم، موزعة بين البنوك بنسبة ١٥%.

غير أنه من الملفت للنظر أن هذه المتغيرات قد رافق ظهور شركة ويسترن يونيون في أغلب مدن اليمن في السنوات القليلة الماضية تحولاً مهماً نحو التعامل معها، الأمر الذي أدى إلى انتشار خدماتها بشكل كبير، وبالرغم من حداثة فترة إنشائها إلا أنها حازت على نسبة ٢٠% من مجموع الطرق، وبذلك تكون قد سجلت نسبة أعلى من نسبة التعامل مع البنوك نتيجة لدقتها وسرعتها.

٣- عائدات الهجرة الدولية باليمن.

كلما كانت البيانات الرسمية المتعلقة بالتحويلات عبر الحدود متاحة بشكل أكبر كلما استقطبت هذه التدفقات المالية الاهتمام المتزايد من قبل القطاع الخاص والحكومي وهيأت التنمية على حدٍ سواء، وبالرغم من غياب تسجيل كل مبالغ التحويلات المالية في الإحصاءات الرسمية، فإن التحويلات الرسمية تشكل ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي لليمن، حيث تأتي في مرتبة متقدمة بالنسبة لكل تدفقات أسواق رأس المال والمساعدات الإنمائية الرسمية وتختلف التحويلات المالية من حيث النوعية عن المصادر الأخرى للتمويل الإنمائي إذ أنها تعتبر مستقرة نسبياً مع تميزها بمرونة في مواجهة التقلبات الدورية، حيث يميل المهاجرون إلى تحويل مبالغ مالية أكثر أثناء فترات كساد الاقتصاد اليمني.

وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات سيتم تناولها من سنة ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٢، وهي التي تتدفق عبر طرق القنوات الرسمية، والتي تسجل ضمن بيانات ميزان المدفوعات، وهي تحويلات نقدية معلنة تتم عن طرق البنوك المعتمدة، ولكنها لا تتضمن التحويلات النقدية التي تتم بطرق غير رسمية، ولا تتضمن التحويلات العينية التي هي على شكل سلع يدخلها المهاجرون معهم عند زيارتهم للوطن أو عودتهم النهائية إليه،

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

إضافة إلى السلع التي يمولها المستوردون دون تحويل عملة عن طريق النقد الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من العاملين المهاجرين بالخارج، مما يرفع ارتفاع الحجم الحقيقي للتحويلات عند مقارنتها بالأرقام الرسمية المعلنة، وهي في رأيي لا تزيد عن ٥٠% من جملة التحويلات التي تتساب إلى الاقتصاد بصفة عامة.

وقد ساعد على تنامي الطرق غير الرسمية في التحويل تخلف الجهاز المصرفي في اليمن، كما سبق القول، الأمر الذي جعل معظم تحويلات العاملين تمر عبر الوكلاء الذين يقومون بدور الوسيط بين العاملين في الخارج وأهلهم في الداخل، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة والمدن الثانوية.

و تشير الدراسات إلى أن البنوك اليمنية وفروع البنوك الأجنبية في اليمن لا تقدم خدمات مصرفية إلا لحوالي ٨% من المهاجرين اليمنيين فقط، وتعتمد نسبة كبيرة من المهاجرين على الخدمات المصرفية التي يقدمها الوكلاء^(١٧).

٣-١- تطور عائدات الهجرة الدولية للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٢ بالمليون دولار.

إن البحث في موضوع تحويلات المهاجرين اليمنيين تكمن في الأهمية المتزايدة بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج خلال السنوات القليلة الماضية لكونها إحدى أهم مصادر التمويل الخارجي في اليمن.

وعلى الرغم من عدم وجود نظام عام ومحدد حول كيفية تقدير تحويلات العمالة بالخارج إلى الدول الأصلية إلا أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج إلى اليمن بلغت خلال سنة ٢٠١٢ إلى ١,٣٦٢ مليون دولار في اليمن.

والجدير ذكره أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج لم يتجاوز نسبة الارتفاع المعلنة بصورة كبيرة في ضوء احتساب التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية، الأمر الذي يجعل تأثيراتها - في الاقتصاد الكلي اليمني - بالغة الأهمية، وذلك من خلال توفير دخل متواصل من النقد الأجنبي وتوفير موارد لتمويل الاستيراد وتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

وفي ما يتعلق بتحويلات العاملين المرسله من الدول المضيفة للعمالة اليمنية، تشكل الدول المتوسطة النمو (دول الخليج العربي) أهم مصدر للتحويلات المتدفقة إلى اليمن، وتشير بيانات الجدول (رقم ٧) إلى حجم التحويلات المتدفقة إلى اليمن خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠-٢٠١٢.

الجدول (رقم ٧): تحويلات المهاجرين بين اليمن بالمليون دولار للفترة ١٩٩٠-٢٠١٢

السنة	حجم التحويلات	السنة	حجم التحويلات
١٩٩٠	١,١٣٣	٢٠٠٢	١,٢٩٥
١٩٩١	٩٥٣	٢٠٠٣	١,٢٧٧
١٩٩٢	١,١٣٣	٢٠٠٤	١,٢٩٦
١٩٩٣	٩٥٣	٢٠٠٥	١,٢٩٥
١٩٩٤	١,١١٨	٢٠٠٦	١,٢٩٤
١٩٩٥	١,٠٣٩	٢٠٠٧	١,٢٧٠
١٩٩٦	١,٠٥٩	٢٠٠٨	١,٢٨٣
١٩٩٧	١,٠٨١	٢٠٠٩	١,٢٨٣
١٩٩٨	١,١٣٥	٢٠١٠	١,٢٨٣
١٩٩٩	١,١٦٩	٢٠١١	١,٢٨٣
٢٠٠٠	١,٢٠٢	٢٠١٢	١,٣٦٢
٢٠٠١	١,٢٨٧	-----	-----

المصدر: تقارير البنك المركزي اليمني للسنوات ١٩٩٠ حتى ٢٠١٢.

يلاحظ من خلال تحليل ومناقشة بيانات الجدول (رقم ٧) إلى أن العام ١٩٩٠ قد شهد ارتفاعاً كبيراً للتحويلات المتدفقة تجاوزت حاجز المليار دولار، ووصلت إلى ١,١٣٣ مليون دولار، ويعود السبب في ارتفاعها إلى قيام الكثير من المهاجرين بتحويل مدخراتهم من الدول التي يعملون بها في منطقة الخليج العربي إلى اليمن، بالترافق مع عودة أعداد كبيرة منهم إلى الوطن بسبب حرب الخليج الثانية، مما أثر على حجم التحويلات بالزيادة.

إلا أن هذه الزيادة سرعان ما تراجعت في العام التالي ١٩٩١ إلى ٩٥٣ مليون دولار، أي أنها انخفضت بنسبة ١٦%، ويرجع انخفاضها في هذا العام إلى التأثيرات الجانبية التي أثرت على الانتعاش الاقتصادي في البلدان الخليجية، وعودة ما يقارب ثلاثة أرباع المليون مهاجراً

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

من دول الخليج العربي من جهة، وتوطين الوظائف في دول الخليج العربي وإحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة بما فيها العمالة اليمنية من جهة أخرى.

وخلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢ تراوح حجم التحويلات بين ١,١١٨ مليون دولار عام ١٩٩٢، ونحو ١,٢٨٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، وقدر معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة بنحو ١,٨%، وخلال عام ٢٠٠٢ بلغت ١,٢٩٤ مليون دولار، وحافظت على استمرارها مع ارتفاع بسيط حيث وصلت في عام ٢٠١٢ إلى ١,٣٦٢ مليون دولار.

ويعود السبب في ارتفاع التحويلات المتدفقة إلى اليمن نتيجة إلى ما شهدته اليمن خلال هذه الفترة من تطورات، فقد أحدثت الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠ تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة مما ساعد في توفير حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي النسبي، الأمر الذي شجع الكثير من المهاجرين على تحويل مدخراتهم إلى الوطن، وخصوصاً المهاجرون من المحافظات الجنوبية الذين أحجموا خلال الفترة السابقة للوحدة عن استثمار أموالهم في هذه المحافظات، لخوفهم من قوانين التأميم والمصادرة التي كانت مطبقة في ذلك الوقت في الشطر الجنوبي من الوطن.

كما أن الكثير من المهاجرين العائدين كانوا من أصحاب المهن البسيطة ذات الدخل المنخفض وغير الثابت. أما من بقوا في دول المهجر فهم من العاملين في المجال التجاري أو في المؤسسات الهامة في هذه الدول، بالإضافة إلى كبار المستثمرين، وهؤلاء - بطبيعة الحال - يتمتعون بمدخيل عالية تمكنهم من إرسال تحويلات أكبر وإن كان عددهم أقل من ذوي المهن البسيطة، وقد ارتفع الدخل منذ منتصف عام ١٩٩٠ خصوصاً في دول الخليج والسعودية، التي تعتبر المصدر الأول لتدفق التحويلات إلى اليمن.

إضافة إلى ما سلف تجدر الإشارة إلى ارتفاع نصيب الدخل المحول إلى اليمن بعد أزمة الخليج بسبب عدم الأمان والمخاوف التي انتابت المهاجرين والمتعلقة بعدم استطاعتهم تحويل مدخراتهم بحرية إذا ما حدثت أزمة مشابهة، أو أن يحدث لهم ما حدث لغيرهم الذين عادوا إلى أوطانهم من الكويت والسعودية. وقد بلغت هذه التحويلات ذروتها سنة ٢٠٠٠، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني حيث بلغ أدنى مستوى له في تلك السنة، مما دفع بالمهاجرين للاستفادة من ذلك عن طريق الصرف.

ويفسر إنخفاض تحويلات المهاجرين اليمنيين سنة ٢٠٠٢ بسبب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت مركز التجارة العالمي بنيويورك، وما آلت إليه من فرض قيود مشددة على تحويلات المهاجرين بحجة الخوف من ذهابها لدعم الإرهاب.

كما شهد عقد التسعينيات تحسن نسبي في الأوضاع الاقتصادية للبلدان الخليجية النفطية، وهي منطقة التركيز الرئيسي للهجرة اليمنية الحديثة، بسبب التحسن الذي شهدته أسعار النفط، وما صاحب ذلك من تحسن لاحق في دخل المهاجرين، إضافة إلى التطور النسبي للجهاز المصرفي وتحسن قدرته على اجتذاب التحويلات بالطرق الرسمية.

٤ - دور تحويلات المهاجرين اليمنيين في التنمية الوطنية.

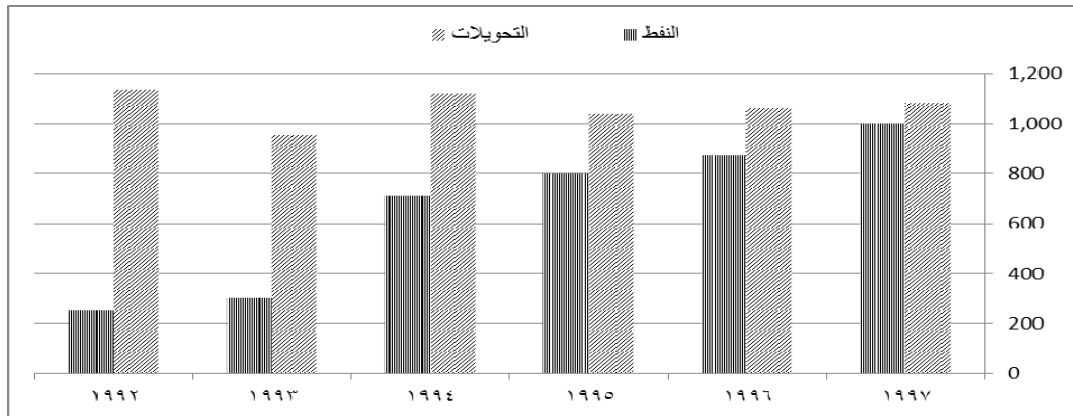
تساهم تحويلات المهاجرين في الاقتصاد اليمني وخاصة المرتبطة بحسابات ميزان المدفوعات وبعض المؤشرات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي والحسابات القومية، وكذلك على مستوى دخل الفرد وخفض معدل النمو السكاني والبطالة ويمكن إبراز دور التحويلات على الاقتصاد كما يلي:

٤-١- تحويلات المهاجرين اليمنيين المصدر الأول للعملة الصعبة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

شكلت تحويلات المهاجرين اليمنيين في السنوات القليلة الماضية الحجم الأكبر من الأموال التي تدفقت من خارج البلاد، كما أنها تجاوزت حجم عائدات النفط في تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (رقم ١):

الشكل (رقم ١): مقارنة بين تحويلات المهاجرين وعائدات اليمن من النفط للسنوات ١٩٩٢ -

١٩٩٧ بالمليون دولار.



المصدر البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للفترة، ١٩٩٢-١٩٩٧.

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

يتضح من البيانات المدرجة في الشكل (رقم ١) أن مجموع عائدات النفط الخام في ست سنوات لم تصل سوى نسبة ٤٠,٢% من مجموع تحويلات المهاجرين، وإذا نظرنا إلى الفارق بين التحويلات وعائدات النفط بالأرقام المطلقة على امتداد السنوات الست نجده يصل إلى ما يزيد عن ملياري دولار، وهذا ما يؤكد بوضوح أن تحويلات المهاجرين اليمنيين كانت ومازالت تشكل مصدراً مهماً للعملة الصعبة الواردة إلى اليمن.

كما نستنتج من الشكل البياني أيضاً أن التحويلات شهدت زيادة مطردة من سنة إلى أخرى حتى وإن كانت نسبة الزيادة السنوية زهيدة، وقد زاد حجم التحويلات طوال الفترة عن مليار دولار سنوياً في المتوسط، بينما وصلت مجموع التحويلات إلى أكثر من ٦,٤ مليار دولار خلال سنوات الفترة، في حين بلغت عائدات النفط في نفس الفترة ٤ مليار دولار.

٤-٢- دور تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات.

مثلت تحويلات المهاجرين المالية المتدفقة إلى اليمن أهمية خاصة كونها تعتبر أحد مصادر العملة الصعبة، مثلها في ذلك مثل الصادرات غير النفطية إلى الخارج، وأسهمت بأثرٍ إيجابي بالنسبة لميزان المدفوعات اليمنية، فهي أهم مقبوضات الحساب الجاري. ويمكن توضيح الدور الذي قامت به تحويلات المهاجرين في دعم ميزان المدفوعات على مستوى الوطني كما تشير إليها بيانات الجدول (رقم ٨).

الجدول (رقم ٨) : التحويلات المالية للمهاجرين ونسبتها من الصادرات والواردات خلال الفترة

(٢٠٠٥ - ٢٠١٢ بالمليون دولار).

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	النمو
التحويلات، مليون دولار	١٢٩٥	١٢٩٤	١٢٧٠	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٣٦٢	٠,٢-
الصادرات، مليون دولار	٣٣٦٧	٣٦٨٤	٣٩٢٤	٤٦٧٦	٦٤١٣	٧٣١٦	٤٩٠١	٤٧٠٢	١٦,٠
الواردات،	٢٦٠٠	٣٠٨٣	٣٥٥٧	٣٨٥٩	٤٧١٣	٥٩٢٦	٦٨٨٦	٦٩٩٧	١٧,٧

مليون دولار									
-	٢٨,٩٦	٢٦,١٨	١٧,٥٤	٢٠,٠١	٢٧,٤٤	٣٢,٣٦	٣٥,١٢	٣٨,٤٦	التحويلات إلى الصادرات %*
-	١٩,٤٦	١٨,٦٣	٢١,٦٥	٢٧,٢٢	٣٣,٢٥	٣٥,٧	٤١,٩٨	٤٩,٨	التحويلات إلى الواردات %*

مصدر البيانات: البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، ٢٠٠٥-٢٠١٢.

* تم احتسابها من قبل الباحث

يشير الجدول (رقم ٨) إلى أن الواردات قد شهدت ارتفاعاً مستمراً، حيث كانت قد وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦٠٠ مليون دولار، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى ٦٩٩٧ مليون دولار عام ٢٠١٢، وكذلك الصادرات وصلت في ٢٠٠٥، إلى ٣٣٦٧ مليون دولار، وتطورت خلال سنوات الفترة حتى وصلت إلى ٤٧٠٢ في ٢٠١٢، لذلك فقد لعبت تحويلات العاملين دوراً أساسياً في تمويل الواردات وتمويل العجز في ميزان المدفوعات.

ورغم التراجع البسيط لتحويلات المهاجرين خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، من ١٢٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٦٢ عام ٢٠١٢ بنسبة -٠,٢% في المتوسط، فقد تزايدت قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة بنسبة ١٨,١%، ١٦,١% في المتوسط على التوالي، إلا أن أهمية التحويلات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات تراجعت من ٣٨,٤٦% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨,٩٦% عام ٢٠١٢، وكذلك أهميتها بالنسبة إلى إجمالي الواردات ففي سنة ٢٠٠٥ كانت التحويلات المالية للمهاجرين تغطي ٤٩,٨% من إجمالي الواردات، وتراجعت في سنة ٢٠١٢ لتغطي فقط ١٩,٤٦% من إجمالي الواردات، وقد تطلب ذلك من الحكومة اليمنية بذل جهود مكثفة من أجل تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم إلى اليمن.

٤-٣- دور التحويلات المالية للمهاجرين في الناتج المحلي الإجمالي.

تبرز أهمية التحويلات في دعم الاقتصاد اليمني من خلال ما تشكله من نسبة مرتفعة مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من التراجع الضئيل في نسبة تحويلات المهاجرين المتدفقة إلى اليمن خلال سنوات الفترة من ١٢٩٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ١٣٦٢ مليون دولار سنة ٢٠١٢ تقدر -٠,٢% خلال سنوات الفترة أي بحوالي ١٢ مليون دولار. والجدول (رقم

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

(٩) يوضح التحويلات المالية إلى اليمن ونسبتها إلى الناتج الإجمالي الخام خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٢، مقدرة بسعر صرف الدولار خلال تلك الفترة.

الجدول (رقم ٩): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وإجمالي التحويلات ونسبتها إلى الناتج خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ (بالمليون دولار).

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	النمو -٢٠٠٥ ٢٠١٢
الناتج المحلي	٩٨٥٣	١٠٦٩٤	١١٧٧٨	١٣٨٧٣	١٦٧٥٤	١٩٠٨٢	٢٠٦٠٤	٢٥٧٠٥	١٣٤١٨
التحويلات	١٢٩٥	١٢٩٤	١٢٧٠	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٣٦٢	٠,٢-
* نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي	١٣,١	١٢,١	١٠,٦	٩,٢	٧,٧	٦,٧	٦,٢	٥,٢	-

مصدر البيانات: البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، ٢٠٠٥ - ٢٠١٢.

* تم احتسابها من قبل الباحث

يشير الجدول (رقم ٩) أعلاه إلى تراجع نسبة تحويلات المهاجرين بصفة مستمرة على طول سنوات الفترة، ورغم هذا التراجع إلا أن أهميتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مازالت كبيرة، حيث وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٢% وهذه النسبة ظلت متراجعة بشكل كبير لتتحد من مستواها الأعلى التي بلغته وهو ١٣,١% سنة ٢٠٠٥، وقد عوض النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة البالغ ١٣,١%.

في الواقع أن التراجع في قيمة التحويلات وكذا في نسبتها إلى الناتج المحلي يعود إلى بعض القيود التي فرضت عليها لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية وارتفاع تكلفتها، وقد عززت هذه النظرة عملية التراجع في التحويلات ولم تبدأ إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهذه الاختلالات تؤكد أن هناك تحويلات مهمة غير مسجلة وتتم بطريقة غير رسمية.

٤-٤- دور تحويلات المهاجرين على مستوى دخل الفرد.

تحدد أنماط الهجرة الدولية للأغراض الاقتصادية بناءً على الفروق العامة في الدخل، وتساهم الهجرة بصورة فاعلة في تحقيق التوازن، إذ عززت الهجرة الدولية من مستويات الدخل على الصعيد الوطني، عن طريق السماح للعمال المهاجرين في الانتقال إلى حيث يصبحون

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

أكثر إنتاجية، وتساهم الهجرة الدولية بحدوث زيادة في إجمالي الإنتاج، وتحسين مستوى الدخل سواء على مستوى التجمعات المحلية أو الصعيد الوطني. والجدول (رقم ١٠) يوضح مقدار التحويلات إلى الناتج القومي ومستوى الدخل الفردي.

الجدول (١٠): التحويلات والناتج القومي ونسبتها إلى دخل الفرد للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢)
بالمليون دولار).

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	النمو ٢٠٠٥ ٢٠١٢
التحويلات، مليون	١٢٩٥	١٢٩٤	١٢٧٠	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٣٦٢	-٠,٢
الناتج القومي، مليون	٩٢٢٦	٩٩٤٢	١٠٨٢٠	١٢٥٩٩	١٥٢٠٩	١٧٩١٥	٢٠٥٠١	٢٤٩٠٥	١٤,٤
متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج القومي	٥٢٠	٥٤٤	٥٧٤	٦٤٩	٧٦٠	٨٦٩	٩٦٥	٩٧٦	١٠,٩
* نصيب الفرد من التحويلات %	٧٣	٧٠,٨	٦٧,٤	٦٦,١	٦٤,١	٦٢,٢	٦٠,٤	٥٩,٨	-
* نسبة التحويلات من نصيب دخل الفرد، %	١٤	١٣	١١,٧	١٠,٢	٨,٤	٧,١	٦,٣	٥,٩	-

المصدر: البنك المركزي اليمني لسنوات الفترة، والتطورات النقدية والمصرفية، ٢٠٠٨ - * - تم إحتسابها من قبل الباحث.

يشير الجدول (رقم ١٠) إلى التحويلات المالية والناتج القومي ومستوى الدخل فعلى الصعيد الوطني إرتفع الدخل القومي لليمن من ٩٢٢٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٤٩٠٥ مليون دولار سنة ٢٠١٢، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط نصيب دخل الفرد ٥٢٠ دولاراً في سنة ٢٠٠٥ إلى ٩٧٦ دولاراً سنة ٢٠١٢.

وساهمت تحويلات المهاجرين في متوسط دخل الفرد بمقدار ٧٣ دولاراً سنة ٢٠٠٥، ليتراجع هذا العدد على طول سنوات الفترة، حيث وصلت في سنة ٢٠١٢ إلى ٥٦,٨ دولاراً، وهذا التراجع ساهم بدوره في انخفاض نسبتها على مستوى نصيب الفرد من ١٤% سنة ٢٠٠٥ إلى

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

٨,٤% في ٢٠٠٩، واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت سنة ٢٠١٢ إلى ٥,٩%، من كل ذلك نخلص إلى نتيجة مفادها أن التحويلات مازالت تساهم بنسبة مهمة في رفع مستوى دخل الفرد وأعدت إرتفاعها إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٠ وهنا يتوجب على جهة الاختصاص إيجاد حلول مناسبة لها.

٤-٥- دور الهجرة الدولية في خفض معدل البطالة.

من الأسباب الرئيسية للهجرة الدولية تفشي ظاهرة البطالة وخاصة عندما تصل إلى مستويات عالية وبالأخص بين الشباب، وحملة المؤهلات، ففي هذه الحالة يزداد الطلب على أسواق العمل، ويقتصر التشغيل على ذوي المهارات والكفاءات العالية، فيلجأ الكثير من العاطلين إلى البحث عن فرص عمل في الدول التي تتوفر فيها إمكانيات الحصول على عمل لجميع الفئات.

كما أن مستويات الدخل المرتفع نسبياً في دول المقصد تشكل دافعاً إضافياً، ومع وجود أصدقاء معروفين مهاجرين من سابق أو مواطنين عادييين في هذه البلدان تسهل عملية الهجرة، بحيث يتم التنسيق معهم للانتقال وتمكينهم من العمل، وفي هذه الحالة تساعد الهجرة على خفض معدلات البطالة المتزايدة والمتدفقة على أسواق العمل اليمنية من خلال هجرة العاطلين أو الداخلين في أسواق العمل، ويمكن توضيح تأثير الهجرة على تراجع معدلات البطالة من خلال البيانات المدرجة في الجدول (رقم ١١)، إذ يتضح من بياناته أن البطالة في اليمن بلغت نسبتها ١٤,٦% سنة ٢٠٠٥، واستمرت في التزايد خلال سنوات الفترة لتصل أعلى معدلاتها في سنة ٢٠١٢، إلى نسبة ٣٠,٤%.

الجدول (رقم ١١): دور الهجرة الدولية في خفض معدل البطالة على المستوى الوطني للسنوات

٢٠٠٥ - ٢٠١٢.

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
البيانات								
البطالة الحالية في الداخل	١٤,٦	١٥,١	١٥,٦	١٦,٢	١٦,٧	١٧,٣	٢٥,٥	٣٠,٤

٣٧,٢	٣٤,٥	٢٥,١	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٢,٨	٢٢,٠	٢١,٣	*البطالة مع حساب القوة العاملة المهاجرة
٧,٢	٨,٠	٧,٧	٧,٥	٧,٣	٧,١	٦,٩	٦,٧	*مساهمة القوة العاملة المهاجرة في خفض البطالة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢. * تم احتسابه من قبل الباحث

ولمعرفة الدور الإيجابي للهجرة الدولية في خفض معدل البطالة على المستوى الوطني خلال سنوات الفترة، مفترضين عودة القوة العاملة المهاجرة إلى أرض الوطن، ففي هذه الحالة سوف تضاف إلى مصاف العاطلين باعتبار أنها لم تتمكن من الحصول على عمل مباشر حيث سوف تصل نسبتها في ٢٠٠٥ إلى ٢١,٣، وتستمر في الارتفاع على طول الفترة لتصل في سنة ٢٠١٢ إلى نسبة ٣٧,٢، وبهذا نخلص إلى نتيجة تفيد بإيجابية دور القوة العاملة المهاجرة في خفض معدلات البطالة على طول سنوات الفترة حيث خفضت ٦,٧% سنة ٢٠٠٥ ونسبة ٧,٢ سنة ٢٠١٢.

خاتمة واستنتاجات

ما يمكن استنتاجه من طبيعة المرحلة الجديدة للهجرة اليمنية، انها أصبحت ظاهرة بنيوية، وأن الارتباط بها اليوم وفي المستقبل سيظل مقتصرًا على المهاجرين اليمنيين الأكثر تأهيلاً، فإن يكون هناك مكان للقوى العاملة غير الماهرة والمدرية، فقد أضحت الهجرة الدولية أكثر انتقائية في اختيار المهاجرين، وذلك وفقاً لما تفرضه أسواق العمل السريعة للتغيرات في تكنولوجيا العمل، وانخفاض عرض العمل في بعض المهارات في دول الاستقبال، وهنا تقع المسؤولية على وزارة التعليم المهني والتقني في تأهيل القوى العاملة الجديدة والداخلية سوق العمل في المعاهد التقنية والمتخصصة ليتسنى لها المنافسة في أسواق العمل الإقليمية والعالمية. لعبت تحويلات المهاجرين دوراً إيجابياً على مستوى الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال أثارها في مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء على مستوى ميزان المدفوعات والإنفاق الاستهلاكي أو تحسين مستوى دخل الفرد وتخفيف معدل البطالة.

إلا أن تحويلات المهاجرين تميزت بأنها غير مستقرة وغير مأمونة وتتعرض لتقلبات كبيرة، وبأن حجمها يتوقف على عوامل لا رقابة للحكومة عليها، فضلاً عن تأثرها بدرجة كبيرة بتقلب

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

العلاقات السياسية في الدول المستضيفة للمهاجرين من جهة، وإحلال العمالة الوطنية والتكنولوجيا والعمالة الآسيوية الرخيصة في دول الخليج، من جهة أخرى، وبالتالي فإن الطلب على العمالة اليمنية في المستقبل مرهون بقوة المساومة التفاوضية للدولة، ولذلك ظلت حصيلة تحويلات المهاجرين عرضة للهزات والتغيرات المختلفة التي يتمخض عنها اضطراب في العلاقات الاقتصادية لليمن.

هوامش البحث

- (1) . حمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص ١٥٥.
- (2) - فضل الربيعي الهجرة والاندماج الاجتماعي، تحليل يشمل أسباب وآثار الهجرة والهجرة العائدة وعوامل إعادة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين العائدين إلى أوطانهم، الطبعة الأولى، مطبعة دار العلم دمشق - سوريا، ٢٠٠٣، ص ٥٠.
- (3) - محمد عبد القادر بامطرف، الهجرة اليمنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد الثامن، يونيو، ١٩٧٦، ص ٦٩.
- (4) - عبدالله سعيد باحاج، قراء في دوافع الهجرة اليمنية، مركز عبادي للدراسة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٣٨.
- (5) - Jon Swanson, Emigration and Economic Development, The case of Yemen Arab Republic, west view press, Boulder, Colorado, 1979, p.52.
- (6) - Steven Son, Kinship, Stratification and Mobility : social change in Yemen ,High land Town,(PH.D .Dissertation) Wayne State University, Detroit, Michigan, 1981,p.188
- (7) - Biharat Mary Swanson, The consequences of Emigration for Economic development in the Yemen Arab Republic' (PH. D Dissertation) Detroit, Wayne State University 1978 p.88.
- (8) - United Nations. Department of Economic and Social Affairs Population Division International Migration in the Arab Region United Nations Expert Group Meeting on international Migration and Development in the Arab Region : Challenges and Opportunities, Beirut, 15- 17 May 2006, p.4.
- (9) - سعد الدين وعبد الفضل، انتقال العمالة العربية، المشاكل - الآثار - السياسات - مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩١، ص ٢٢.
- (10) - Philippe Fargues, International Migration in the Arab Region: Trends and Policies, United Nations Expert Group Department of Economic and Mceting on

هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية

International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, 15- 17 may 2006 .p 21.

(¹¹)- موزه عبید غباش، المهاجرون والتنمية، مطبعة الوفاء، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨، ص ٧٢.

(¹²)- فرجاني نادر، وآخرون، الهجرة إلى النفط، أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في

الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٤، ص ٧٠ و ٧١.

(^{١٤}) - نوار كلتون وآخرون، التحولات السياسية والاقتصادية في اليمن "عودة المهاجرين اليمنيين"، المعهد

الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء ١٩٩٥، ص ١١٨ و ١١٩.

(¹⁵)- labaki, Boutros, the Role of Transnational Communities in Fostering Development in countries of Origin: The Case of Lebanon, United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, Department of Economic and Social Affairs 15-17 may 2006. P3.

(^{١٦})- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا،

الطبعة الأولى، عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

(^{١٧})- نجيب عبدا لله شحرة، تحويلات المغتربين والتنمية الاقتصادية في المغتربون والتنمية الاقتصادية في

اليمن، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء، ١٩٩٩، ص ٥٠ و ٥١.